

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٥ فبراير ١٩٨٩

## تجديد حبس الريان ٤٥ يوماً أخرى

قررت أمس محكمة جنوب القاهرة المنعقدة في غرفة مشورة استمرار حبس أحمد توفيق الريان ٤٥ يوماً أخرى على ذمة قضية عدم توفيق الاوضاع والمركز المالي لشركات الريان خلال المدة القانونية التي حددتها الهيئة العامة لسوق المال .

وفي بداية الجلسة ترافع أحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية أمام المحكمة برئاسة حمدي أبو الخير وعضوية القاضيين ربيع لبنة وأحمد الشناوي فطالب باستمرار حبس أحمد الريان احتياطياً للمصلحة العامة

لان التحقيقات لم تنته بعد كما ان الافراج عنه يهدد سلامته من الاف المودعين الذين لديهم مبرر الانتقام منه كما انه قد يعيث اثناء اخلاء سبيله بأدلة الدعوى ثم ترافع الدكتور نبيل مدحت سالم محامى الريان فتحدث عن ضخامة مبالغ المعاملات التى طلب ان يقدم عنها الاخطار لهيئة سوق المال وهى حوالى ٢ مليار جنيه ودفع بعدم دستورية القانون رقم ١٤٦ لسنة ٨٨ الخاص بتلقى الاموال وعدم توافر جريمة النصب فى حق المتهم لعدم توافر أركانها وان إطلاق وصف المودعين على اصحاب الاموال لديه هو تحايل على نصوص القانون ثم تناول يوسف صقر المحامى موضوع الحبس الاحتياطى ومبرراته وانضم فى طلب الافراج عن المتهم الى محامى الريان فأصدرت المحكمة قرارها